لا الصحابة بدليل تمانا المجتهدون من الصحابة وغيرهم كانوا يفتون
من غير ابداء المقصد ويتبعون من غير نكير وشاع ذلك فكان
استدل قال استدلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو ليم فيما لا يعلم
لان الامر المقيد بقيد يتكرر بتكرره اقول فيه دلالة على وجوب
السؤال بالمسئلة فقط نظر كيف والدليل ايضا مما لم يعلم فالمن
انه لو سأله لاداه قالوا ابودى الى وجوب اتباع الخطاء والجواز
واجب بانه مشترك الالزام فانه لو ابدى فكذلك وكذلك
المفتي نفسه يجب عليه اتباعه اقول فيه ان المراد بالظن نظنه كما
الا خطاء وتمان الممتنع اتباع الخطاء من حيث انه خطاء لا
من حيث انه ظن مسئلة الاتفاق على جواز الاستفتاء من معلوم
الاجتهاد والعدالة ولو رجوع الناس اليه المعظمين وعلى استلزام
ان ظن عدالة احدهما كالمجهول مطلقا وان جهل علمه دون عدالته
فالمختار المنع لنا الا اجتهاد شرط القبول وهو الكثرة سيادة
اغر من المكرمات الاحمر قالوا لو امتنع سأل لامتنع عكسه واجيب بالزام
الامتناع لاحتمال الكذب ولو سلم عدمه وهو الحق فالفرق ان
العدالة هو الغالب في المجتهدين بخلاف الاجتهاد في العدول ثم هل
يقبل قول العدل الذي مذهب دالا ظهر انه كذا عامة الصحابة بدا

انتفاء غير المجتهد بمذهب مجتهد تخريجا على اصوله الكائن
مطلقا على سبيله اما للنظر والمناظرة وهو المسمى المجتهد في
المذهب جائز لمن امتنا لا كيل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم
من اين قلنا وقيل يشترط عدم مجتهد وابو الحسين لا يجوز اما مثل
كالاحاديث فاتفاق لنا وقوعه من المتحرين في جميع الاعصار
بكير وبنكر من غيرهم فكان اجماعا وقيل اذا فرض عدد المجتهدين
فلا اجماع واجيب بانه تجزي اقول رابضة وقع في زمان
المجتهد فان اصحاب مستحيلة كانوا يفتون مذهبه في زمان الشافعي
واحد بلا نكير وح جاز عدم مهم مدلك الاجماع او يطرئ اولى على ان
اتفاق العلماء المحققين على عصر الاعصار حجة كالاجماع لما انه لو
جاز الخ زعامي اذا عرف حكم حادثة عدلنا بها قلنا الحكم موقوف على
عدم المعارض وهو عن غالم مسئلة يجوز تقليد المفضول مع وجود
الافضل في العلم عند الاكثر وعن احمد وكثير المنع بل يجب النظر
في الارجح ثم اتباعه دلنا اولا الاقول عموم فاسئلوا اهل الذكر ونحوه
ثانيا القطع في عصر الصحابة باستفتاء كل صحابي مفضول فكان
اجماعا ومن ثمة قال مام لولا اجماع الصحابة لكان مذهب
الخصم اولى واعترض في التحرير بانه موقوف على كونه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)